

تقرير المؤتمر

مشاركة المرأة الفعالة

في عمليات السلام:

الإجراءات والإستراتيجيات عبر المسارات

٢٩ - ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨
جنيف، سويسرا

© 2021 UN Women. All rights reserved.

من إنتاج قسم السلام والأمن والعمل الإنساني في هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المشاركين في الاجتماع ولا تمثل بالضرورة وجهات نظر هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

تسنى عقد هذا المؤتمر من خلال تعاون طويل الأمد ودعم مادي من الوزارة الألمانية الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية بالتعاون مع
Deutsche Gesellschaft für Internationale Zusammenarbeit
(GIZ) GmbH

تقرير المؤتمر

مشاركة المرأة الفعالة

في عمليات السلام:

الإجراءات والإستراتيجيات عبر المسارات



٢٩ - ٣٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨
جنيف، سويسرا

قائمة المحتويات

١	ملخص تنفيذي
٢	مقدمة
٤	شمول المرأة في عمليات السلام: الدروس الرئيسية المستفادة والاتجاهات والأولويات الناشئة:
٧	اللجان والمجالس الاستشارية: القيمة والتحديات
١٠	اتفاقيات السلام الشاملة للجنسين الأنماط والممارسة والاحتمالات والمخاطر
١٣	جلسات التعلم الموازية
١٣	المحادثات التمهيديّة
١٥	وقف إطلاق النار
١٦	تقاسم السلطة السياسية
١٨	الخلاصة
١٩	توصيات شاملة

ملخص تنفيذي

سجل السلام العالمي تراجعًا للعام الرابع على التوالي، حيث شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العديد من النزاعات المسلحة ذات مستوى عالٍ من العنف، حيث تعتبر أقل مناطق العالم سلامًا. فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي تبذلها الأمم المتحدة وجهات أخرى، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية، لا تزال عمليات السلام الرفيعة المستوى في المنطقة متوقفة إلى حد كبير ومشاركة المرأة الفعالة محدودة، مما يعيق احتمال التوصل إلى اتفاق دائم. في الواقع، لا يزال اتخاذ خطوات نحو المشاركة الفعالة للمرأة وعمليات السلام المراعية للشمول من حيث النوع الاجتماعي يمثل تحديًا مستمرًا في ظل تقدم ضئيل نسبيًا منذ صدور قرار مجلس الأمن التاريخي ١٣٢٥ بشأن المرأة والسلام والأمن (WPS).

التمهيدية من جهود الوساطة وترتيبات وقف إطلاق النار واتفاقيات تقاسم السلطة السياسية. بالإضافة إلى التوصيات التي تم وضعها خلال هذه الجلسات الثلاث، تم تقديم توصيات شاملة أيضًا لتوجيه الجهود المستقبلية. ويتم تلخيصها على النحو التالي:

١. تبني روابط رسمية وغير رسمية عبر مسارات السلام

٢. البحث في الجهود المبذولة لضمان مشاركة المرأة المباشرة والفعالة في عمليات السلام الرفيعة المستوى

٣. تطوير وتبادل المعرفة المراعية للجوانب المتعلقة بالنوع الاجتماعي والتي تعالج مجالات الثغرات الرئيسية

٤. تعزيز الشمولية في النوع الاجتماعي والخبرات في اتفاقيات السلام في جميع المراحل

٥. توفير الموازنة المراعية للنوع الاجتماعي والتمويل الأساسي للمجتمع المدني

وبناءً على المناقشات والجهود السابقة التي بذلها العديد من الأشخاص التي عكفت على إحداث تغيير لصالح المرأة في هذا المجال، فإن التوصيات المقدمة هنا مصممة لإعادة التأكيد و/أو اقتراح المزيد من الفرص للتنسيق وتحديد الأولويات والاستثمار الاستراتيجي. وتجلب هذه اللحظة طاقة متجددة وزخمًا لمعالجة الفجوات والعقبات التي تحول دون منع النزاعات وإدارتها وحلها في إطار الذكرى العشرين المقبلة لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) والذكرى الخامسة والعشرين لمنهج عمل بيكين (١٩٩٥) في عام ٢٠٢٠. هناك حاجة ماسة إلى وضع مقاربات تحويلية وشاملة للغاية لتحقيق سلام إيجابي وليس هناك وقت أفضل من الآن.

في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤتمر «المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام: الإجراءات والإستراتيجيات عبر المسارات» بدعم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. تضمنت المناقشات أكثر من ٦٠ من الممارسين والممارسات والمحليلين والمحللات والمناصرين والمناصرات من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لقد أتاحت هذه الفرصة تقصي الممارسات الجيدة بشأن الإجراءات والإستراتيجيات لضمان مشاركة المرأة بشكل فعال في عمليات السلام، مع التركيز بشدة على المساهمة في الجهود الجديدة والحالية لصنع السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كان التركيز الرئيسي على استكشاف الابتكارات والاتجاهات والتحديات في التفاعل بين العمليات الرسمية الرفيعة المستوى على مستوى المسار الأول والعمليات غير الرسمية التي يلعب فيها المجتمع المدني غالبًا دورًا قياديًا على مستوى المسار الثاني.

وفي الوقت الذي لا يوجد فيه تقرير يمكن أن ينصف بشكل كامل المناقشات الموسعة والمتنوعة التي جرت على مدار يومين، فإن هذه الوثيقة تسلط الضوء على المجالات المواضيعية الرئيسية والأفكار والقضايا المثارة إضافة إلى التوصيات المتعلقة بتحقيق تقدم أكبر. وقد تراوحت المواضيع التي تمت مناقشتها بين الحاجة المستمرة إلى ضمان المشاركة المباشرة للمرأة على مستوى المسار الأول ودور اللجان المعنية بشؤون النوع الاجتماعي والمجالس الاستشارية للمرأة والتحديات المرتبطة بتعزيز اتفاقيات السلام الشاملة للجنسين. علاوة على ذلك، ولتقاسم المعارف والخبرات في المجالات التي لم يتم استكشافها بشكل كافي والتي تتسم في كثير من الأحيان بأهمية بالغة في عمليات السلام الرفيعة المستوى، عُقدت ثلاث دورات تعليمية مقارنة بالتوازي حول مشاركة المرأة الفعالة والشمول الجنساني في مرحلة المحادثات

مقدمة

سجل السلام العالمي تراجعًا للعام الرابع على التوالي، حيث شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا العديد من النزاعات المسلحة ذات مستوى عالٍ من العنف، حيث تعتبر أقل مناطق العالم سلامًا. ^١ فعلى الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية، فإن عمليات السلام الرفيعة المستوى في المنطقة لا تزال متوقفة إلى حد كبير وظلت مشاركة المرأة الفعالة وتأثيرها في العمليات الرسمية محدودة. هذا التمثيل ومشاركة المرأة الناقصين لهما تأثير ضار على احتمالات التوصل إلى اتفاقيات دائمة. ^٢ في سياق عدد كبير من النزاعات المطولة وعمليات السلام المتوقفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفي جميع أنحاء العالم، فتدعو النساء والمجتمعات المتأثرة بالصراعات العنيفة وبناء السلام والأمن صناع القرار بشكل متزايد إلى اتباع نهج تحويلية لحل النزاعات، بما في ذلك الحاجة إلى مزيد من الشمولية وتنسيق أقوى بين مجموعة أوسع من الجهات الفاعلة والتزام ثابت بالنهج الوقائية. ^٣

المسارات موجودة حيثما يوجد جهد وساطة رفيع المستوى يتزامن مع جهود المجتمعات وقيادات المجتمع المدني لبناء السلام بشكل متوازٍ في العادة. فعلى الرغم من أن الجهود يمكن أن تكون مترابطة، إلا أنها غالبًا ما تحدث بشكل منفصل وبالتوازي مع مجموعة من التحديات، بما في ذلك التنسيق بين ومن خلال العديد من الجهات الفاعلة وقيود السرية والتنافس على الموارد وإسناد الجهود، من بين عوامل أخرى.

وحتى في حالة وجود روابط عبر مسارات عملية السلام المختلفة - من خلال نقاط التأثير والتواصل وردود الفعل بين المسارات - هناك فرق بين تلك التي تعكس المبادرات الرسمية التي يقودها المسار الأول في إطار استراتيجية وساطة أوسع وتلك التي تحدث بشكل أقل رسمية مع وجود المجتمع المدني في «مقعد السائق» بهدف التأثير على صنع القرار في المسار الأول دون أن يكون له بالضرورة تفويض رسمي للقيام بذلك. قد يحدث كل منها باستخدام استراتيجيات وأساليب مختلفة ومن المرجح أن يتم جني نتائج مميزة ومتكاملة بشكل مثالي. ^٤

في شهر نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٨، عقدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤتمر «المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام: الإجراءات والإستراتيجيات عبر المسارات» بدعم من الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. تضمنت المناقشات أكثر من ٦٠ ممارسًا ومحللاً ومناصرا من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد أتاح ذلك فرصة لتقصي الممارسات الجيدة بشأن الإجراءات والإستراتيجيات لضمان مشاركة المرأة بشكل فعال في عمليات السلام، مع التركيز بشدة على المساهمة في الجهود الجديدة والحالية لصنع السلام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كان التركيز الرئيسي على استكشاف الابتكارات والاتجاهات والتحديات في التفاعل بين العمليات الرسمية الرفيعة المستوى على مستوى المسار الأول والعمليات غير الرسمية التي يلعب فيها المجتمع المدني غالبًا دورًا قياديًا على مستوى المسار الثاني.

عمليات متعددة المسارات وروابط عبر المسارات

عند النظر في المسارين الأول والثاني، تُعد العمليات متعددة

١ مؤشر السلام العالمي ٢٠١٨ (معهد الاقتصاد والسلام، ٢٠١٨).

٢ بيان رئيس مجلس الأمن بشأن صون السلام والأمن الدوليين (S / PRST / 2018/1): جانا كراوز وفيرنر كراوس وبيبا برينفورس. ٢٠١٨. مشاركة المرأة في مفاوضات السلام واستدامة السلام. التفاعلات الدولية ٤٤: ٦، ٩٨٥ - ١٠١٦.

٣ مثلا سبل السلام للأمم المتحدة والبنك الدولي: نهج شاملة لمنع الصراع العنيف (البنك الدولي، ٢٠١٨).

٤ لا ينبغي قصر بناء الروابط ونقاط الدخول للتأثير بين المسارات على المبادرات القادمة من المستوى الرسمي أو على حساب الحاجة المستمرة والعاجلة لحماية وتمويل المجتمع المدني للتنظيم والتعبئة المستقلين.

مهما كان شكلها الدقيق، فإن الروابط الخاصة بالمسار الأول لها أهمية خاصة، فعلى الرغم من كل الجهود المبذولة، هناك ميل كبير لاستبعاد النساء وشرائح المجتمع الأخرى، مثل الشباب، في ظل تواجد هذه الشرائح بأعداد وتأثير أكبر على المستوى غير الرسمي عوضاً عن الرسمي. اعترافاً بضرورة مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز المشاركة الشاملة في كل مسار، ركزت مناقشات المؤتمر على فكرة بناء الروابط لتحديد الممارسات الجيدة والنهج التحويلية التي تعمل على توسيع الطرق التي يتم به النظر في الشمولية. حدثت هذه المناقشات في سياق الجهود المتوقفة إلى حد كبير في جميع أنحاء العالم لبناء السلام والاهتمام المتزايد تجاه فكرة إنشاء روابط عبر المسارات لتعزيز حل الصراعات وإعادة تنشيط العمليات السياسية المتعثرة.

تشير الدلائل على نحو متزايد إلى أنه في حالة توقف مفاوضات السلام، يمكن للجهات الفاعلة في المسار الثاني -بما في ذلك جماعات وقادة حقوق المرأة- الضغط من أجل إعادة إطلاق المحادثات من خلال، التحالفات ذات القاعدة العريضة والتعبئة العامة على سبيل المثال. ° علاوة على ذلك، فإنه من الأرجح قيام النساء وقادة المجتمع المدني بإثارة القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان والعدالة، التي تعتبر ضرورية لبناء السلام المستدام، والتي قد لا تتم إثارها خلاف ذلك من قبل الأطراف المتنازعة التي يهيمن عليها الذكور خلال مفاوضاتهم الرسمية. يمكن أن تعمل أنشطة المسار ١،٥ و ٢ أيضاً كمتنديات أصغر لتأطير الحوار وحل المشاكل والقضايا، مما يرفع من مستويات الثقة بين أطراف النزاع وحتى احتمال الذهاب إلى حد خلق مساحة سياسية لأطراف النزاع للمشاركة في المناقشات الفنية. ٦ وأخيراً، عندما يتم تبادل المعلومات ووجهات النظر بانتظام بين المسارين الأول والثاني، فإن ذلك يمكن أن يساعد الجهات الفاعلة -المجتمع المدني والمجموعات النسائية وكذلك تتبع الجهات الفاعلة في المسار الأول -على «شحن أفكارها وتحديد مواقعها في الواقع وتطوير العلاقات اللازمة لجعل رؤيتهم للسلام ممثلة بشكل أفضل في الاتفاقيات النهائية. ٧ بالنسبة إلى الجهات الفاعلة في المسار الأول على وجه الخصوص، فإن

زيادة تبادل المعلومات وردود الأفعال مع نظراء المسار الثاني يمكن أن تساعد على تصميم عمليات شاملة وفعالة وتعزيز الملكية وبالتالي تشجع الاستدامة طويلة الأجل لأي نتيجة (نتائج) يتم التوصل إليها.

هناك حاجة ماسة لتعميق التفكير والسياسة والممارسة فيما يخص الروابط التي يمكن أن توجد بين المسارين الأول والثاني. ٨ في الواقع، تبادل المشاركون في المؤتمر المعرفة ووجهات النظر المتعلقة بوضع عمليات السلام على الصعيد العالمي وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذلك إستراتيجيات وتحديات مشاركة المرأة الفعالة عبر مسارات وإجراءات مختلفة في كولومبيا وقبرص وجورجيا والعراق وكينيا وكوسوفو وليبيا وميانمار ونيبال وإيرلندا الشمالية وسوريا واليمن. ٩ من خلال تعزيز المعرفة المقارنة والتعلم المشترك، نوقشت مجموعة متنوعة من الأفكار والتوصيات المتعلقة بخصائص التحديات والفرص للنهوض بالمشاركة الفعالة للمرأة ضمن وعبر مسارات السلام. وتضمن المؤتمر أيضاً عنصرًا تعليميًا نشطًا يتكون من ثلاث جلسات تعليمية متوازية رائدة حول المواضيع التالية: (١) مرحلة الإعداد لمبادرات السلام؛ (٢) ترتيبات وقف إطلاق النار؛ و (٣) اتفاقيات تقاسم السلطة السياسية.

توقيت مناسب

وقع الحدث في توقيت مناسب في سياق سياسة عالمية مرتبطة بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن (WPS). واستندت إلى نتائج الدراسة العالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ وقرارات السلام الداعمة ١٠، مع الاستناد على أحدث تقرير سنوي للأمين العام للأمم المتحدة حول المرأة والسلام والأمن ١١ واجتماع لفريق خبراء بعنوان «المشاركة الفعالة للمرأة في التفاوض على السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام» والتي قدمت مدخلات للأمين العام بشأن هذا الموضوع ووفرت الوضوح الذي تشتد الحاجة إليه بشأن مفهوم محوري ومطالب تقع في صميم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن (WPS). ١٢

٥ جعل المرأة فاعلة (Making Women count) ثانياً بافنهولز وآخرون (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٦).

٦ كريستينا بوخولد وآخرون، منتدى أوسلو ٢٠١٨: نهاية السلام الكبير؟ فرص الوساطة (٢٠١٨)، صفحة ١٤.

٧ أنجالي دايبال، ربط محادثات السلام غير الرسمية والرسمية: من الحركات إلى الوساطة (معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، ٢٠١٨) ص ٣. مع ذلك نذكر أن المؤلف يشير فقط إلى هذه الفوائد بالنسبة للجهات الفاعلة في المسار الثاني.

٨ في ورشة عمل عقدت في يونيو/حزيران ٢٠١٨ نظمتها هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع نساء من العراق وسوريا واليمن، أثارت المشاركات وتكرارا مسألة الحاجة إلى التركيز على خلق روابط بين جميع مسارات عمليات السلام.

٩ يجب فهم الإشارات إلى كوسوفو بالامتثال التام لقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

١٠ قرار الجمعية العامة 70/262 (٢٠١٦) وقراري مجلس الأمن 2282 (٢٠١٦) و 2413 (٢٠١٨).

١١ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن المرأة والسلام والأمن (S/2018/900).

١٢ مشاركة المرأة الفعالة في التفاوض على السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام: تقرير اجتماع فريق الخبراء (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٨)

وحلها في إطار الذكرى العشرين المقبلة لقرار مجلس الأمن
١٣٢٥ (٢٠٠٠) والذكرى الخامسة والعشرين لمنصة عمل بكين
(١٩٩٥) عام ٢٠٢٠.

هناك الآن زخم متجدد للتركيز على التقدم والثغرات
المتبقية المتعلقة بهذه الركيزة الأساسية لجدول أعمال المرأة
والسلام والأمن (WPS) والنظر في الفرص القادمة للدعوة إلى
اتباع نهج تحويلية وشاملة لمنع نشوب الصراعات وإدارتها

شمول المرأة في عمليات السلام:

الدروس الرئيسية المستفادة

والاتجاهات والأولويات الناشئة

مقارنة مشاركة المرأة عبر المسارات

شارك/ت ممثل/ة من معهد المرأة والسلام والأمن التابع
لجامعة جورج تاون في تقديم نتائج دراسة جديدة عن
الاتجاهات العالمية لإدماج المرأة في عمليات السلام، مما
ساعد في وضع إطار لطبيعة التحديات التي تواجه مشاركة
المرأة الفعالة. ووجدت الدراسة أن ٣٨ من أصل ٦٣ عملية
سلام جرت بعد الحرب الباردة لديها مبادرات غير رسمية
محددة، ويحتوي ما يقرب من ثلاثة أرباعها (٣٨/٢٧) على
أدلة واضحة على مشاركة جماعات نسائية يمكن تحديدها.
وكشف البحث أن أكثر من نصف عمليات السلام تقترن
بجهود غير رسمية، وأن معظم عمليات السلام غير الرسمية
تنطوي على جهود متضافرة من جانب الجماعات النسائية
لإحلال السلام.^{١٣}

انعكس هذا الاختلاف الصارخ في مشاركة المرأة في العمليات
الرسمية وغير الرسمية في المناقشات. وقد أبرز المشاركون
والمشاركات الطرق الكثيرة التي تسهم بها المرأة في بناء
السلام على مستويات المسار الثاني والمسار الثالث. فعلى
سبيل المثال، لعبت المرأة دورًا بارزًا في تعزيز التماسك
الاجتماعي في المجتمعات العراقية المتضررة من داعش، حيث

في الوقت الذي كانت فيه عمليات المسار الثاني بمثابة
مساحة منتجة وآمنة ويمكن للمرأة الوصول إليها بشكل
أكبر لتقديم توصياتها والدعوة لأولوياتها، كان هناك سؤال
مطروح حول ما إذا كان المسار الثاني قد أصبح بالفعل
«سقفًا زجاجيًا» لمشاركة المرأة مع الكثير من الخطابات
المرتبطة بالأدوار المهمة التي تقوم بها المرأة على المستوى
المحلي والتي لا تترجم إلى التزامات ثابتة بمشاركة المرأة في
جميع مستويات عمليات السلام. أقرت المناقشات بقيمة
بناء الروابط بين المسارات. وفي الوقت نفسه، ومع الإشارة
إلى انخفاض مستويات وصول المرأة ومشاركتها في عمليات
السلام الرسمية، ركزت المناقشات بقوة على مشاركة المرأة
المباشرة في المستوى الأول.

هناك سؤال مطروح حول ما إذا كان المسار الثاني
قد أصبح بالفعل «سقفًا زجاجيًا» لمشاركة المرأة
مع الكثير من الخطابات المرتبطة بالأدوار المهمة
التي تقوم بها المرأة على المستوى المحلي والتي لا
تترجم إلى التزامات ثابتة بمشاركة المرأة في جميع
مستويات عمليات السلام.

١٣ مزيد من التفاصيل حول البحث الذي تمت مناقشته، يرجى الاطلاع على أنجالي دايل، ربط محادثات السلام غير الرسمية والرسمية: من الحركات إلى الوسطاء (معهد
جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، ٢٠١٨) ص ٣.

التغلب على الحواجز

تبادل المشاركون والمشاركات الاستراتيجيات والممارسات الجيدة التي تهدف إلى تعزيز إدماج المرأة في عمليات السلام في بلادها. في كوسوفو، واستجابة لتهميشهن في العمليات الرسمية لحل النزاع، شكلت مئات الآلاف من النساء من خلفيات وآراء سياسية مختلفة حركة للدعوة إلى نهاية الحرب. وقد نتج عن هذا النشاط النضالي كسب مصداقية المرأة وساعد في نهاية المطاف على تقديم شكل من أشكال تمثيل المرأة في عملية التفاوض، وإن كان ذلك متأخراً. كما تمت الإشارة إلى مثال إيرلندا الشمالية. هناك، أدى نشاط الحركة النسائية إلى مشاركة كبيرة للمرأة في الفترة التي سبقت التوقيع على اتفاقية الجمعة الحزينة في عام ١٩٩٨، بما في ذلك تشكيل تحالف نساء إيرلندا الشمالية الذي حصل على مقعدين في منتدى إيرلندا الشمالية للحوار السياسي. كان هذا المنتدى بمثابة هيئة للمحادثات بين جميع الأطراف التي تفاوضت في نهاية المطاف على اتفاقية الجمعة الحزينة في عام ١٩٩٨.

راسخة قبل الحرب وزادت من تعقيدها أثناء الحرب لأن «منطق» الأدوار المتعلقة بالنوع الاجتماعي لا يزال يقيد المرأة إلى حد كبير في الحياة العامة. في السياقات التي توجد فيها أطراف فاعلة دولية وإقليمية متورطة في نزاع داخل الدول، قد تكون العوائق أمام مشاركة المرأة أكبر لأنه يمكن أن يشكل صناع القرار على الصعيدين الدولي والإقليمي طبقة إضافية معزولة ولا يمكن الوصول إليها وغير داعمة اعتماداً على مبادئ ونهج المشاركة. وقد تمت مناقشة الأدوار المختلفة للجهات الإقليمية الفاعلة بعمق. فمثلاً عند النظر في أوضاع اليمن وبلاد أخرى، تم توجيه دعوة قوية لإنهاء بيع الأسلحة التي تغذي العديد من النزاعات في المنطقة.

وفي الواقع، ينبغي ضم طبيعة النزاع وتنوع الجهات الفاعلة المعنية في مشاركة كاملة تهدف إلى دعم المساواة المبنية على النوع الاجتماعي والشمولية والتنوع والتمثيل الفعال للفئات المتأثرة. كثيراً ما ينظر إلى أعضاء مجتمع الأعمال والجماعات الدينية والأوساط الأكاديمية بصفتهم يلعبون مجموعة من الأدوار المتنوعة في عمليات السلام. أشار أحد المشاركين والمشاركات من كولومبيا إلى الحاجة إلى تقييم

جمعت الناس من خلفيات مختلفة للتغلب على الانقسام والتفرقة داخل مجتمعاتهن. تتراوح الأولويات التي تعالجها النساء في هذه المسارات غير الرسمية بين قضايا حقوق الإنسان والعدالة وإعادة بناء المجتمع، وهي قضايا رئيسية لا يتم طرحها بشكل فعال وكلي في كثير من الأحيان وتتم معالجتها في عمليات المسار الأول. فمن خلال إنشاء اتصالات متعددة وأعمق بين المسارات، من المرجح أن تثار هذه المخاوف الحرجة في العمليات عالية المستوى أيضاً.

الحواجز أمام مشاركة المرأة المباشرة والفعالة

بالنظر إلى الاحتياج الرسمي الرفيع المستوى والحاجة المستمرة إلى زيادة المشاركة المباشرة والجدادة من جانب النساء، أبرز المشاركون تحديات محددة. أولاً، أبرز العديد من المشاركين والمشاركات الفحص الإضافي الذي تتلقاه النساء فيما يتعلق بمؤهلاتهن وخبراتهم ومهاراتهم، وهو الأمر الذي لا ينطبق على الرجال المشاركين في عمليات السلام. وهذا يفضي إلى تجاهل الأدوار والقدرات الفعالة للمرأة في التفاوض على السلام على جميع المستويات وتجاهل التأثير الفريد للصراع العنيف على حياتها. كما شارك آخرون تجاربهم حيث أكدوا أنهم قبل لهم إن السياسة « مجال قذر وفساد» ولا مكان للنساء فيها.

ثانياً، تواجه النساء من البلدان المتأثرة بالصراع العديد من العقبات العملية التي تحول دون حضورهن المفاوضات التي تجري خارج بلدانهم (مثل إيطاليا والكويت). وأشار المشاركون والمشاركات إلى الحاجة المتكررة للحصول على تأشيرات في غضون مهلة قصيرة، وفشل مستضيفو ومنظمو هذه المحادثات في دعوة ودعم مشاركتهم. وتلقي هذه المخاوف صداها في الاجتماع المشار إليه لفريق خبراء بشأن الحاجة إلى تخفيض العقبات العملية أمام مشاركة المرأة. فقد لا تتمكن النساء دائماً من تنظيم أو تمويل السفر في اللحظة الأخيرة مع دعوات متأخرة وإطار زمني ضيق، وقد يواجهن مسؤوليات رعاية الأسرة والتزامات شخصية أخرى.^{١٤}

دراسة مختلف الجهات الفاعلة

بشكل عام، لاحظ المشاركون والمشاركات من البلدان المتأثرة بالنزاعات أن مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي لم تكن

١٤ مشاركة المرأة الفعالة في التفاوض على السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام: تقرير اجتماع فريق الخبراء (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٨) ص ١٢.

إلى الضغط من أجل الإدماج على أساس حقيقة أنه نادراً ما تُمنح أو تُتاح للمرأة فرص للمشاركة دون قيامها بالدعوة إلى تمثيلها. فقد كان هناك قول شائع كرهه المشاركون والمشاركات الشرق أوسطيون من العراق وسوريا: «إذا أغلقوا الباب، فعليكن أن تأتين من النافذة».

«إذا أغلقوا الباب، فعليكن أن تأتين من النافذة».

بهذا المعنى، يجب إعادة النظر في الفكرة الكاملة «لمسارات» عملية السلام. يمكن للمرأة أن تعمل وهي تعمل بالفعل عبر هذه الانقسامات النظرية في كثير من الأحيان بطرق مرنة وإستراتيجية. وهناك أيضاً حاجة إلى أن تظل منفتحة ومبدعة حول مفهوم الكيفية التي تبدو عليها عملية السلام الرفيعة المستوى بدلاً من قصر المناقشة على التفكير في مشاركة المرأة الفعالة ضمن نموذج موجود. اقترح المشاركون والمشاركات أن التدخل الشامل لدفع مشاركة المرأة الفعالة قدماً من خلال نهج نسوية هو الأفضل، ولكن قد يتم تخيل ذلك في السياق ومتابعة نقاط الدخول المتعددة والأساليب المختلطة في وقت واحد. على سبيل المثال، يمكن دمج آلية المجلس الاستشاري للمرأة بحصة خاصة بالنوع الاجتماعي وخلق المعرفة وتنمية القدرات للرجال والنساء في المجالات التي يكون فيها التحليل الذي يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي غير موجود في الغالب (مثل اللامركزية)، إلى جانب الدعم المالي للمجتمع المدني للتنظيم والتعبئة. وفي الوقت نفسه، قد تقود منظمة مجتمع مدني تابعة لجهة خارجية عملية تشاور على مستوى البلد بأكمله، وقد تثبت التوصيات الواردة من هناك أنها قيمة وضرورية لبناء سلام إيجابي ودائم. ويتلخص مفتاح التأثير الكبير في التنسيق والتواصل والتعاون عبر المسارات.

السلطة السياسية للشركات متعددة الجنسيات التي شاركت في عملية السلام الجارية في كولومبيا. وبالمثل، أثار المشاركون والمشاركات من العديد من البلدان دور وسائل الإعلام وتأثيرها كداعمة أو رادعة لجهود المرأة في مسارات السلام. عند النظر في قبرص، قُدم اقتراح يرى أن وسائل الإعلام تعيق إلى حد كبير الجهود التي تبذلها المرأة على مستوى المسار الثاني، لأنها رسمت صورة لهذه الجهود على أنها «عمل لطيف» ولا صلة لها بالمستوى الرفيع.

اعترافاً بالعديد من الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة مجدية في جميع المناطق، تمت الإشارة إلى ارتفاع شبكات الوساطة النسائية كإحدى الاتجاهات العالمية الإيجابية. وتتخذ هذه الشبكات إلى حد كبير شكل شبكات إقليمية، مثل شبكة النساء الأفريقيات لمنع النزاعات والوساطة (FemWise-Africa) وشبكة النساء الوسيطات في منطقة البحر الأبيض المتوسط (MWMN).^{١٥} في الواقع، يمكن أن يكون دور الوسطاء، أيًا كان النوع الاجتماعي المتبنى، ومؤثراً في عمليات السلام، بما في ذلك عن طريق المساعدة في بناء الجسور الضرورية بين العمليات والمسارات المختلفة وتسهيل دمج النساء وغيرهن، وكذلك وجهات نظرهن المتنوعة واهتمامات مجموعتهن. في كولومبيا، لعبت الترويج دوراً بارزاً كميّس ومنظم في تعزيز الشمولية من خلال دعم المشاركة المباشرة للمرأة على طاولة السلام جنباً إلى جنب مع القوات المسلحة الثورية في كولومبيا (فارك) والحكومة، والتي أثرت في نهاية المطاف على نص اتفاق السلام النهائي. ثم لعبت اللجنة الفرعية للشؤون المتعلقة بالنوع الاجتماعي دوراً قوياً في صياغة مدخلات تراعي اعتبارات النوع الاجتماعي في نص اتفاق السلام، بتسليط الضوء على الطبيعة متعددة الجوانب للجهود المبذولة لتأمين عمليات السلام الشاملة للنوع الاجتماعي.^{١٦}

المضي قدماً

حث العديد من المشاركين بأن على النساء خلق مساحة لمشاركتهن عندما تكون الإرادة السياسية الأوسع للقيام بذلك غير موجودة. فقد برز موضوع مشترك تلخص في الحاجة

١٥ ومن الناحية العملية، تقدم عضوات شبكة الوسطاء من النساء إما خبرة مباشرة في الوساطة وأو مجموعة أوسع من المهارات والخبرات ذات القيمة في دعم عمليات السلام الشاملة.

١٦ نحو سلام شامل، لداغ نيلاندر وهيلدا سالفيسن: المرأة والنهج الجنساني في عملية السلام الكولومبية (NOREF، 2017).

اللجان والمجالس الاستشارية: القيمة والتحديات

وأطر زمنية وطرق عمل وتأثيرات مختلفة في نهاية المطاف. وقد لعبت النساء في هذه الآليات أيضًا أدوارًا حيوية في التركيز على المشاركة المباشرة للمرأة كجزء من المعيار النهائي الذي يجب تلبيةه.

أمثلة مقارنة

شملت المناقشات تفكيرًا في كل من التحديات والنجاحات التي أظهرتها هذه الآليات، مع الأخذ في الاعتبار الطرق المختلفة التي تم استخدامها لتصميم هذه الآليات وتشغيلها في كل سياق. في حالة سري لانكا، تم إنشاء اللجنة الفرعية لقضايا النوع الاجتماعي (SGI) في عام ٢٠٠٢ خلال الجولة الثالثة من المفاوضات التي جرت في أوسلو، باعتبارها واحدة من أربع لجان تشارك في عملية السلام الرسمية. كانت المهمة الرئيسية للجنة الفرعية دعم تعميم مراعاة مفهوم النوع الاجتماعي وتقديم تقارير رسمية إلى الجلسة العامة لمحادثات السلام. ومع ذلك، لم تتمكن هذه اللجنة من إدراك إمكاناتها لأن المحادثات الرسمية انهارت بسرعة في عام ٢٠٠٣.^{١٨}

تشكلت اللجنة الفرعية المعنية بشؤون النوع الاجتماعي في كولومبيا في عام ٢٠١٤. كما تم إنشاؤها بعد عامين من هذه العملية وكانت هناك مفاوضات ثابتة لتغذية المدخلات. وتمكنت أيضًا من لعب دور في إعادة إطلاق المحادثات عندما كانت في خطر المماثلة؛ كان سبب ذلك في جزء منه الجهود المبذولة لإنشاء حلفاء للمساواة المبنية على النوع الاجتماعي عبر الأحزاب المختلفة. وكلفت اللجنة الفرعية على وجه التحديد بمراجعة وتعميم مراعاة المفاهيم الجنسانية في جميع المجالات المرتبطة بمشروع اتفاق السلام.

يعتبر إنشاء لجان معنية بشؤون النوع الاجتماعي ومجالس استشارية نسائية لدعم عمليات السلام في المسار الأول ظاهرة جديدة نسبيًا. ومع تكرار هذه النماذج وسط مقاومة مستمرة لمشاركة المرأة المباشرة، أظهر الجهات المشاركة في المؤتمر اهتمامًا متزايدًا ونقاشًا في أدوارهن العملية وإسهاماتهن وقبودهن. واستكشفت المناقشات أدوار اللجان المعنية بشؤون النوع الاجتماعي في كولومبيا وسري لانكا (والمجالس الاستشارية للمرأة أو المجموعات المماثلة) مؤتمر سوريا واليمن والمؤتمر الذي كان مقترحًا للعراق آنذاك^{١٧} في عمليات السلام وإمكاناتها في النهوض بالمشاركة الفعالة للمرأة وتعزيز تكامل المفاهيم ذات الصلة بالنوع الاجتماعي وإقامة روابط عبر المسارات.

وفي حين أن عددًا من هذه الآليات قد أتاحت إدخال أولويات واحتياجات ووجهات نظر أكثر تنوعًا للمرأة لتقديمها في مفاوضات وعمليات السلام على نطاق أوسع وسط مقاومة هائلة لإدماج المرأة المباشرة، فإنها لا تعمل كبديل عن المشاركة المباشرة. ومن المشاغل أن هذه الآليات قد تنقل النساء إلى أدوار غير مباشرة ذات تأثير محدود (المجالس الاستشارية النسائية على وجه الخصوص). ومع ذلك، من المهم النظر في غرضها وسياقها ضمن عوامل أخرى. حتى الآن، تم إنشاء لجان معنية بشؤون النوع الاجتماعي كجزء من هيكل التفاوض لتعزيز تعميم مراعاة مفهوم النوع الاجتماعي، في حين تم تطوير و/أو دعم المجالس الاستشارية والمجموعات المماثلة من قبل رواد وسطاء الأمم المتحدة الرائدتين لعلاج الاستبعاد الحاد للمرأة من المفاوضات وصنع القرار. علاوة على ذلك، هذه الآليات ليست ثابتة في تصميمها وأدائها ولها القدرة على التطور بمرور الوقت. فقد تم تأسيسها باستخدام طرق مختلفة بأهداف وعضويات

١٧ أنشئ الفريق الاستشاري النسائي المعني بالمصالحة والسياسة في العراق في مارس ٢٠١٩.

١٨ أهمية الحكم الذاتي، لكوموديني صموئيل: المرأة ومفاوضات السلام السريلانكية (النساء على طاولة السلام: سلسلة آراء عن آسيا والمحيط الهادئ العدد ٢، مركز الحوار الإنساني ٢٠١٠).

وفي الوقت الذي نجحت فيه اللجنة الفرعية، جنبًا إلى جنب مع جهات الاستشارة على الصعيدين الوطني والدولي في شؤون النوع الاجتماعي في تقديم المشورة والاقتراحات في كل مجال، لم يتم العمل بالاقتراحات دائمًا. من الخصائص التي لا تزال ملحوظة هي أن اللجنة الفرعية استفادت من الدعم الهائل من الدعم والتعبئة التي قدمتها المنظمات والحركات النسوية في كولومبيا، مما أدى إلى ضغط خارجي على أطراف النزاع لإضافة المفاهيم الخاصة بالنوع الاجتماعي، مما ساهم في نجاحها النسبي.

ونوقشت أيضًا مسألة المجالس الاستشارية النسائية والنماذج المماثلة مع العديد من أمثلة الحالات. فقد تم وضع ميثاق المرأة اليمينية من أجل السلام والأمن (Pact) في عام ٢٠١٥ بمشاركة نحو ٦٠ امرأة من جميع أنحاء البلاد لتكون بمثابة منصة شاملة للنساء لتنظيم ومناقشة والاستفادة من أصواتهن الجماعية للدعوة لمشاركة المرأة في صنع القرار. تم إنشاؤه من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومكتب الأمم المتحدة للمبعوث الخاص للأمين العام لليمن (OESGY) ليكون بمثابة هيئة استشارية للمبعوث الخاص. كما تم إنشاء المجلس الاستشاري للمرأة السورية (WAB) لمبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا في عام ٢٠١٦ والذي يضم اثني عشر عضوًا، حيث ظهر معظمهم نتيجة الضغط من المبادرة النسائية السورية من أجل السلام والديمقراطية (SWIPID). وكان بمثابة أول فريق استشاري نسائي رسمي للمبعوث الخاص للأمم المتحدة وكلف مهمة التشاور بانتظام مع المبعوث الخاص بشأن القضايا الخاصة بالنوع الاجتماعي في أثناء العملية السياسية. من خلال الدعوة والإصرار على نسبة ٣٠ في المائة كحد أدنى لتمثيل المرأة في العملية، يقدم المجلس الاستشاري للمرأة السورية WAB مثالاً على كيفية استخدام هذه الآليات لدعم مشاركة المرأة المباشرة في عمليات السلام أيضاً.

في الآونة الأخيرة، تم تشكيل مجموعة استشارية فنية (TAG) من ثماني نساء يمينيات بواسطة مكتب الأمم المتحدة للمبعوث الخاص للأمين العام لليمن (OESGY) في شهر أغسطس/آب ٢٠١٨. ستة من الأعضاء الثمانية في المجموعة الاستشارية TAG هم أيضًا أعضاء في الميثاق، مما يسلط الضوء على العلاقة بين المبادرتين. وعلى غرار المجلس الاستشاري للمرأة السورية، تم تصميم المجموعة الاستشارية الفنية لتقديم المشورة للمبعوث الخاص ومكتبه، خاصة عند

إجراء مفاوضات و/أو مشاورات. في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٨، أنشأت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (UNAMI) فريقًا استشاريًا نسائيًا للمصالحة والسياسة لتوفير شمولية أفضل لمشاركة المرأة في صنع القرار. ويشمل ٢٢ امرأة تم اختيارهن على أساس خبراتهن في مجال السياسة والتمثيل الجغرافي والاعتبارات ذات الصلة. وبالتفكير في التصميم وتقديم ردود الأفعال ووظيفة والتطور المستمر لهذه الآليات، كان نقاش اللجان ومساهمة المشاركين غنية.

بالمقارنة مع نموذج اللجنة، فإن السمة المميزة لهيئات النساء المشابهة للمجالس الاستشارية هذه هي أنها تتألف فقط من النساء، وفي الوقت نفسه تهدف إلى تنوع الممثلين والممثلات من مختلف الأطياف السياسية في سياق كل دولة. يمكن للعضوية المتنوعة لمثل هذه المبادرات أن تكون بمثابة قوة وتمكن هذه الهيئات من نقل وجهات نظر من مختلف المستويات والطبقات في المجتمع، وتوفير بناء الثقة عبر الخطوط السياسية والعمل كمختبر لاختبار الأفكار. ومع ذلك، هناك تصور مفاده أن أعضاء مثل الآليات يلزم توصل هذه إلى توافق في الآراء على الرغم من عدم وجود أي شرط رسمي في أي من هذه الهيئات للقيام بذلك. فالرغبة في التوافق هي جزء من تصور أوسع مفاده أنه يجب على النساء «التحدث بصوت واحد».

خصائص التصميم والمبادرات

كما أثارت مناقشات المؤتمر أسئلة ومخاوف حول العضوية في كل من نماذج المجلس الاستشاري وآلية اللجنة. فبالنسبة إلى اللجنة الفرعية لقضايا النوع الاجتماعي (SGI) السريلانكية، فإن حقيقة أن أعضاء هذه اللجنة تم ترشيحهم بشكل حصري من قبل الحكومة وتمور تحرير التاميل إيلام (LTTE)، اعتبرها البعض من مواطني الضعف فيها، فيما يعتبر البعض الآخر ذلك بمثابة قوة لأنه قد يكون هناك درجة أكبر من الملكية في الآلية من قبل أطراف النزاع. فقد كانت اللجنة الفرعية لقضايا النوع الاجتماعي (SGI) مقتصره على دور استشاري وتتسم العضوية فيها إلى حد كبير، وإن لم يكن كليًا، بأنها تتماشى مع البرامج السياسية للجانبين. وبالمقارنة، تألفت اللجنة الفرعية لشؤون النوع الاجتماعي في كولومبيا من خمسة إلى ستة انتدابات من كل طرف متفاوض، بما في ذلك شخص واحد على الأقل لديه الخبرة الفنية والدعم من مستشاري الشؤون الخاصة بالنوع

ذلك النساء في الجيش، على تعزيز جدول أعمال المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.

في الوقت نفسه، أثرت نقطة مهمة تثير القلق حول التوقعات والطلبات المفروضة على النساء المشاركات في هذه العمليات حيث اضطررن إلى موازنة مشاركتهن مع عملهن في منظماتهن والمسؤوليات العائلية بقليل من المال أو الدعم. بالنسبة للعديد من النساء، نتج عن ذلك مشاكل تتمثل في الإرهاق واستنفاد الطاقة والصحة. هناك حاجة إلى مزيد من التفكير والعمل لتخفيض وإعادة توزيع هذه المسؤوليات للمرأة وضمان المساواة في التعويض والاعتراف بعملها. وجزئيًا، تغذي هذه المخاوف توجهًا عالميًا أوسع للاعتراف بتحديات العمل الذي تظل في حاجة إليه والذي تقوم به في سياقات الصراع وأهمية الصحة العقلية بالنسبة لأولئك الذين يقومون بهذه المهام - وليس للنساء فقط. كما أبرز الممارسون الخبراء التحديات التي تفرضها التهديدات الأمنية المتعددة لأعضاء هذه الآليات للقيام بعملهم معًا.

مزيد من التفكير والأفكار التطلعية

في جميع الأحوال، واجهت اللجان والمجالس الاستشارية تحديات وهي تحقق بعض النجاحات. أحد العوامل التي تشترك فيها كل هذه الآليات هو أن كل منها أنشئت نتيجة للدعوة المستمرة من قبل الجماعات النسائية، إلى جانب دعم المجتمع الدولي. كما حصلت بعض الآليات على دعم من أطراف المفاوضات. كما أن وجود تاريخ لنشاط المرأة في بلد ما أو مشاركتها المبكرة في الجهود المبذولة لحل نزاع أو الانخراط في العمليات السياسية قد فتح المجال لدخولها لاحقًا في عمليات السلام الرسمية.

عبر المشاركون والمشاركات عن آراء متباينة حول تأثير هذه الآليات، لا سيما عندما يمكن أن يعتمد نجاحها على تقدير عدد قليل من العناصر الفاعلة الرئيسية. وطُرحت أسئلة بشأن التدابير الممكنة اللازمة لضمان استدامة جهود المرأة ومكاسبها في هذه العمليات واللجان؛ فعلى سبيل المثال عندما يتغير المبعوث الخاص أو يكون هناك تحول في الأطراف السياسية التي توجد في السلطة. ويرى البعض أن يكون الانتقال بمثابة فرصة للنهوض بأهداف المرأة بشكل

الاجتماعي على الصعيدين الوطني والدولي.^{١٩} وقد أدى ذلك إلى توسيع نطاق عمل اللجنة الفرعية. غير أن العضوية تغيرت مع تغير أعضاء الوفود. فيمكن أن يكون للأعضاء أنفسهم والإسهامات المقدمة في عملية السلام آثار مباشرة على كيفية ارتباط المواطنين والمواطنات بالآلية وتأثيرها.

تمت مناقشة ممارسة تناوب العضوية في هذه الآليات من قبل المشاركين والمشاركات في المؤتمر الذين سلطوا الضوء على الإيجابيات والسلبيات. فمن ناحية، تم اقتراح أنه قد لا يتسنى للأعضاء ما يكفي من الوقت لجمع المعرفة والخبرة وقد توجد رغبة في الاستمرار في المشاركة. من ناحية أخرى، يمكن للعضوية الدورية أن تساعد في توسيع التنوع والتمثيل (للنساء) خاصة داخل هيئة استشارية. كما أثرت أسئلة مهمة في سياقات دولية مختلفة حول معايير وإجراءات اختيار العضوية سواء في البداية أو في سياق التناوب ودرجة الشفافية العامة حول الاختيار، بما في ذلك من خلال المشاورات التي قد تحدث. اقترح بعض الأعضاء أن توفر عضوية متنوعة تضم ممثلات نسائية لهن شبكات على مستوى المسار الثاني تسمح لهذه الهيئات بإقامة روابط غير رسمية مع حشد النساء على أرض الواقع، صعودًا إلى المجموعات الفنية، ومن الناحية المثالية في عمليات الوساطة الرسمية على نطاق أوسع.

تم تسليط الضوء على هذا الدور المتمثل في توفير الروابط بين النساء في المناطق المتأثرة بالنزاعات والحوارات الرسمية للمسار الأول من قبل مختلف المشاركين باعتباره ذو فائدة كبيرة لهذه الآليات. عملت اللجنة الفرعية الجنسانية الكولومبية كآلية تواصل مع الحركة النسائية وسهلت الروابط بين المسارين الأول والثاني لضمان أخذ أصوات النساء في الاعتبار على أعلى المستويات - نجاح ناشئ من وجود تمثيل واسع لكل من حركات النساء الشعبية والناشطات سياسيًا. وكانت كل من الجهود المبذولة لدعم أعضاء اللجنة الفرعية للشؤون المتعلقة بالنوع الاجتماعي بالمعلومات وتطوير المهارات وإيجاد أماكن مادية وإفتراسية للنساء لتقديم مقترحاتهن وأولوياتهن، مثل قمة المرأة وموقع إلكتروني متخصص، عوامل ساهمت في نجاحها. كما ساعدت قدرة اللجنة الفرعية لشؤون النوع الاجتماعي على تشكيل تحالفات مع مجموعات مختلفة من النساء، بما في

١٩ نحو سلام شامل، لداغ نيلاندر وهيلدا سالفيسن: المرأة والنهج الجنساني في عملية السلام الكولومبية (2017، NOREF)؛ كريستيان هيربولزهايمر، الابتكارات في عملية السلام في كولومبيا (2016، NOREF)؛ فرجينيا بوفير، النوع الاجتماعي ودور المرأة في عملية السلام في كولومبيا، معهد الولايات المتحدة للسلام وهيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٦.

أكبر ولتطوير هذه الآليات، مع تحمل مسؤوليات إضافية. أوصى المشاركون بمواصلة الجهود لإشراك الرجال والقيادات المستهدفة وبناء المهارات الفنية للمرأة وزيادة عدد النساء

أحد العوامل التي تشترك فيها كل هذه الآليات هو أن كل منها أنشئت نتيجة للدعوة المستمرة من قبل الجماعات النسائية، إلى جانب دعم المجتمع الدولي.

كمراقبات/ راصدات لمحدثات السلام كحل أخير عندما تفشل الجهود الرامية إلى المشاركة الفعالة، كما تم تسليط الضوء على الحاجة إلى زيادة مشاركة الشباب في هذه الآليات.

بالنظر إلى أن معظم هذه الآليات جديدة نسبيًا، فإن مبادرات الرصد والتقييم المتسقة والممولة جيدًا ستكون

ضرورية لفهم الفوائد والأضرار المحتملة للنهوض بالمساواة الجنسانية ومشاركة المرأة في عمليات السلام من خلال هذه الآليات. لقد كان التعلم المشترك عملية مستمرة عبر هذه الآليات مع ممارسين وممارسات من اليمن أكدوا على تعلم الكثير من الدروس من تجارب سوريا والمجلس الاستشاري للمرأة. كما تتبع العديد من المشاركين والمشاركات النجاحات النسبية التي حققتها العملية الكولومبية وأعرب عن التقدير عند سماع عن الإستراتيجيات المطبقة في هذا السياق. وفي الوقت الذي توجد فيه أمثلة إيجابية على هذه الآليات التي تنادي بالمشاركة المباشرة للمرأة في المفاوضات الرسمية، لا تزال هناك أسئلة لم تتم الإجابة عنها حول ما إذا كانت هذه الآليات تقوم بإبعاد النساء إلى الأدوار الاستشارية وتؤدي إلى إدامة تهميشهن. وناقش الجهات المشاركة كذلك ما إذا كان يكفي زيادة تمثيل المرأة في عمليات السلام - أي المزيد من النساء بغض النظر عن نظرتهم السياسية - أو إذا كان ينبغي أن تركز الجهود أكثر على إدراج النساء من المدافعات عن حقوق المرأة وملتزمات برفع مستوى حقوق المرأة ومصالحها في هذه العمليات.

اتفاقيات السلام الشاملة للنوع الاجتماعي والأنماط والممارسة والاحتمالات والمخاطر

السلام وكذلك تنفيذها وعلاقتها بمشاركة المرأة.^{٢١} تشير نتائج البحث إلى أن ما يقرب من نصف جميع اتفاقيات السلام بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٦ لا تحتوي على إشارات إلى نوع الجنس أو المرأة. فحتى عندما تحتوي اتفاقيات السلام على أحكام تتعلق بالنوع الاجتماعي، فإن الأغلبية تعتبر ضعيفة. ويؤكد البحث أيضا أن اتفاقيات السلام من المرجح

لقد كان دمج مراعاة الاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي في لغة اتفاقيات السلام يمثل تحديًا كما يتضح من النتائج البطيئة والمتقلبة مع مرور الوقت، مع اتجاه هبوطي ملحوظ منذ عام ٢٠١٥.^{٢٠} يقوم مركز النوع الاجتماعي والسلام والأمن في جامعة موناش بإجراء بحث لتحليل الشمول من حيث النوع الاجتماعي وقوة الأحكام ذات الصلة في اتفاقيات

٢٠ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن المرأة والسلام والأمن ٤٢ . (S / 2018/900) تتابع البيانات الواردة اتفاقيات السلام الجزئية والشاملة.
٢١ راجع على سبيل المثال ملخص السياسة، لكاترينا لي كو وجاكوي ترو : من أجل سلام شامل: تحديد الأحكام الجنسانية في اتفاقيات السلام (نوع الجنس والسلام والأمن لموناش، ٢٠١٨).

أن تتضمن أحكاماً قوية تتعلق بالنوع الاجتماعي عند زيادة مشاركة المرأة في المسارين الأول والثاني والبرلمانات الوطنية والمجتمع المدني. وقد لوحظ أيضاً أنه من المرجح أن تتضمن الدساتير والاتفاقيات الشاملة أو اتفاقيات «نهاية الطريق» أحكاماً متعلقة بالنوع الاجتماعي قوية أكثر من الاتفاقيات غير الملزمة والجزئية. يؤكد هذا البحث، إلى جانب العديد من الدراسات الأخرى، وجود نقطة ضعف رئيسية في مجال وقف إطلاق النار وغيرها من الاتفاقيات الأولية أو الجزئية فيما يتعلق بالمفاهيم المتعلقة بالنوع الاجتماعي.^{٢٣}

تم إبراز دور منظمات المجتمع المدني وتأثيرها في صياغة اتفاقية السلام الكولومبية مراراً وتكراراً كمثال على الممارسة الجيدة. بناءً على تاريخ نشاط المرأة من أجل السلام طوال النزاع العنيف الذي دام ٥٠ عاماً، استفادت النساء من نقاط القوة والشبكات المختلفة في مختلف الدوائر الانتخابية (مثل الكولومبيين والكولومبيات من أصل أفريقي والنساء من الشعوب الأصلية والشابات وما إلى ذلك) للتعبئة من أجل الاعتراف بحقوقهن. من خلال تطبيق منهج متعدد الجوانب، أدركت النساء الكولومبيات تنوعهن وحاجتهن إلى اتخاذ إجراءات مختلفة لمعالجة آثار النزاع. كما شكلت تحالفات وضغطن على مفاوضي الحكومة وحركة فارك الثورية الكولومبية من أجل الإصرار على النظر في حقوق المرأة وإدماجها ونهج شامل لاعتبارات النوع الاجتماعي للعملية والنتائج.

الابتكارات

إن توفير تمثيل المرأة ومشاركتها في الاتفاقيات الانتقالية والموجهة نحو العملية السلمية، التي تضع إطاراً للمضي قدماً في عملية السلام، هي إحدى الطرق المبتكرة لتعزيز مشاركة المرأة وتحقيق نتائج أكثر شمولاً بين الجنسين في الاتفاقيات اللاحقة. فعلى الرغم من أن النساء ما زلن غائبات إلى حد كبير عن مفاوضات السلام الرسمية في اليمن، إلا أنهن اكتسبن زخماً في العمليات المؤقتة السابقة. فقد دعا الاتفاق الانتقالي

الذي تم التوصل إليه بوساطة مجلس التعاون الخليجي إلى تشكيل حكومة توافق وطني تلتزم بمراعاة مشاركة المرأة. كما دعا الاتفاق إلى عقد مؤتمر حوار وطني شامل لجميع القوى السياسية وحدد أنه ينبغي تمثيل المرأة لدى جميع الأطراف المشاركة؛^{٢٣} وتم تحديد حصة نسبتها ٣٠ في المائة لمشاركة المرأة في الوفود. في النهاية، شكلت النساء ٢٨ في المائة من انتدابات الحوار الوطني ٢٠١٣ - ٢٠١٤ وقادت ثلاث مجموعات عمل من أصل تسع مجموعات. كما تم تشكيل وفد للنساء فقط لتمثيل احتياجات النساء والفتيات في الحوار الوطني دون قيود الانتساب الحزبي. وقد عملت النساء إلى جانب الرجال وتمكن من تضمين توصيات مختلفة، بما في ذلك حصة نسبتها ٣٠ في المئة لمشاركة المرأة في جميع مؤسسات الدولة.^{٢٤} ففي حين أن تنفيذ نتائج الحوار الوطني، بما في ذلك الحصة، لا يزال يمثل تحدياً كبيراً، فإن مشاركة المرأة وتأثيرها في الحوار السابق شكلت سابقة لا تزال المرأة تشير إليها وهي تدافع عن أعداد أكبر من النساء في عملية السلام الرسمية اليوم.

بالنظر إلى الجهود المبذولة للضغط من أجل اتباع منهج يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي تتجاوز التركيز على أعداد النساء، تجدر الإشارة إلى الوحدة المعنية بشؤون النوع الاجتماعي الخاصة المستقلة في كولومبيا، والتي اتبعت نموذج اللجنة الفرعية الكولومبية المعنية بالنوع الاجتماعي المذكورة آنفاً، باعتبارها آلية مؤسسية مبتكرة لتنفيذ اتفاق السلام. وقد تم النص على هذه الوحدة في اتفاقية السلام لعام ٢٠١٦ بين الحكومة الكولومبية وحركة فارك. تهدف الوحدة الجنسانية الخاصة إلى ضمان اتباع منهج يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي في تنفيذ اتفاق السلام من خلال ضمان التواصل المستمر مع المجموعات النسائية وتقديم المدخلات والتوصيات للمتابعة. ومع ذلك، فإن التحدي المتمثل في ضمان تخصيص موارد كافية للتنفيذ الناجح للمنهج الخاص بالنوع الاجتماعي الشامل، بما في ذلك رصد وتوثيق التنفيذ والتضخيم لمشاركة سياسية رفيعة المستوى، لا يزال قائماً. كما أن ضمان متابعة عمل الوحدة الجنسانية

٢٢ مشاركة المرأة الفعالة في التفاوض على السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام: تقرير اجتماع فريق الخبراء (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٨) ص ٨ .

٢٣ اتفاق على آلية تنفيذ عملية الانتقال في اليمن وفقاً لمبادرة مجلس التعاون الخليجي (٢٠١١)، الفقرتان ١٠ و ٢٠ .

٢٤ سلسلة دراسات الحالة عن المرأة في عمليات السلام والانتقال: اليمن (٢٠١١ - ٢٠١٥) (مبادرة السلام الشامل والانتقال في معهد الدراسات العليا والتنمية الدولية

(٢٠١٨)

الخاصة بآراء الجماعات النسائية ومجتمع القواعد الشعبية من أجل تحقيق شرعية أوسع، يتطلب أيضاً موارد للاتصال والجماعات في جميع أنحاء البلد.

التدخلات لتأمين القوانين والاتفاقيات والسياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي

أشار العديد من المشاركين والمشاركات إلى المرحلة التالية من تنفيذ اتفاق السلام التي تتسم بالتحديات التي تواجه تأمين التشريعات والسياسات للتنفيذ الكامل للاتفاقيات وضمن مشاركة مجدية للمرأة في صنع القرار السياسي وألا يتم التغاضي عنها مرة أخرى. كخطوة أولى لضمان مراعاة حقوق المرأة والمفاهيم الخاصة بالنوع الاجتماعي في مثل هذه العمليات، يجب أن تؤمن النساء مقاعد في «الطاولات» الجديدة - البرلمانات وهيئات صنع الدستور ولجان إعادة البناء والإنعاش والمجالس المحلية وما إلى ذلك. في بعض الحالات، تم تمكينها من خلال الحصص، مثل ما حدث في العراق والحصص البرلمانية الدستورية في نيبال. من الدروس العامة المستفادة استخدام الأدوات القانونية لتأمين حصة عندما يكون التوازن السياسي مناسباً، حيث قد يتغير الزخم والدعم اللازمان مع الانتخابات السياسية. يعتبر إدراج الأحكام التمكينية بشكل فعال، مثل الحصص، في التشريعات خلال حدوث موازين القوة السياسية الإيجابية، إستراتيجية رئيسية، بحيث يصبح من الصعب سياسياً - إن لم يكن من المستحيل - إزالتها لاحقاً في حالة وصول المزيد من الحركات المحافظة إلى السلطة.

«إذا تمكنا من حشد عدد كافٍ من النساء للتحدث بلغة واحدة، فيجب أن يحدث التغيير. نحتاج أن يكون لدينا جدول أعمال وأن يكون لدينا هدف؛ التضامن موجود».

ومع ذلك، فحتى في العراق الذي يضمن حصة تمثيل المرأة بنسبة ٢٥ في المائة في البرلمان، لم تبذل جهود كافية لإشراك النساء في صنع القرار على المستوى التنفيذي. توضح حالة العراق أن الحصص والتمثيل العددي في البرلمان على وجه التحديد، لا يؤدي بالضرورة إلى تغيير اجتماعي بحد ذاته. فهناك حاجة إلى جهود متعددة ومتكاملة وطويلة الأجل من أجل تغيير أوسع وأعمق ودائم. وقد قال أحد المشاركين: «إذا تمكنا من حشد عدد كافٍ من النساء للتحدث بلغة واحدة، فيجب أن يحدث التغيير. نحتاج أن يكون لدينا جدول أعمال وأن يكون لدينا هدف؛ التضامن موجود».

رصد التنفيذ

أشار المشاركون والمشاركات، استشهداً بوحدة النوع الاجتماعي الخاصة في كولومبيا كمثال لمجموعة متنوعة من الجهود التي يمكن بذلها لدعم تنفيذ اتفاق السلام المراعي لمنظور النوع الاجتماعي، إلى الحاجة إلى وجود إرادة سياسية واستقرار لتحقيق تقدم في التنفيذ. ولوحظ أيضاً أن العنف لا يتوقف بالضرورة مع اتفاق سلام؛ ففي الواقع، غالباً ما يزداد العنف، خاصة فيما يتعلق بالعنف الجنسي والجنساني (SGBV).^{٢٥} تتواصل الاعتداءات على المدافعات عن حقوق الإنسان والنساء في السياسة فيما يسمى بالبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. الأهم من ذلك، لاحظ الممارسون أنه في العديد من المجتمعات الشعبية، يستمر العنف في الازدياد مع تنفيذ وقف إطلاق النار أو اتفاقيات السلام حيث تتعطل علاقات القوى ودينامياتها وتبدأ في التنازع عليها. لذلك، ينبغي أن تكون جهات مراقبة اتفاقات السلام أكثر انسجاماً وإدراكاً للاعتراف والتوثيق والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي وغيره من أشكال التمييز على أساس الجنس المرتبطة بالعنف. وهذا مجال آخر يعد فيه التمويل الإستراتيجي طويل الأجل للمجموعات المحلية التي تعمل مباشرة على رصد وتنفيذ هذه الاتفاقيات أمراً حيوياً.

٢٥ العنف المرتبط بالنزاعات ضد المرأة، أيسلينغ سواين: التحول الانتقالي (كامبريدج: الأمن ومسارات تمكين المرأة - مطبعة جامعة كامبريدج، ٢٠١٨) نعومي حسين: النتائج المستخلصة من تجميع المواضيع الخاصة بمسارات أبحاث تمكين المرأة، ورقة عمل IDS 406 (برايتون: معهد دراسات التنمية، ٢٠١٢).

جلسات التعلم الموازية

المحادثات التمهيديّة

في المراحل المبكرة من عملية السلام، تميل الجهود رفيعة المستوى لدعم السلام إلى التركيز على جمع المعلومات وتحليلها والتخطيط والمشاورات مع أطراف النزاع (مثل الدبلوماسية المكوكية (بهدف الحد من العنف وبدء مفاوضات السلام الرسمية.^{٣٦} هذه الجهود غالبًا ما تحدث خارج أعين العامة مع القليل من الاهتمام نسبيًا. ومع ذلك، فإن هذه المرحلة من عملية السلام أمر حاسم في تحديد إطار أي عملية يجب اتباعها، وبالتالي لها أيضًا تأثير كبير في تحديد الحيز المستقبلي لمشاركة المرأة الفعالة وإدماج المفاهيم ذات الصلة بالنوع الاجتماعي. فعلى سبيل المثال، قد يتم إجراء تقييمات للنزاعات، والتي غالبًا ما تركز حصريًا على أطراف النزاع وبالتالي تمنح امتيازاتها على حساب الجهات الفاعلة من أجل السلام في العمليات التالية. وبالمثل، فإن طرق الاختيار (الإجراءات والمعايير) لاتخاذ قرار بشأن المشاركين والمشاركات في المناقشات والمشاورات المستقبلية قد يتم البت فيها، مما يهدد الطريق لنطاق الشمول الذي سيحدث في المستقبل.

في الوقت الذي يتم فيه غالبًا ذكر عوامل مثل الحاجة إلى بناء الثقة بين أطراف النزاع والسرية كأسباب لإبقاء العملية الرسمية مغلقة نسبيًا، خاصة في هذه المرحلة المبكرة، هناك طرق مختلفة يمكن أن تؤثر فيها النساء وغيرهن على الشمولية بدءًا من البداية. فمن تطور وتبادل الاستراتيجيات والرؤى من أجل السلام إلى بناء الشبكات والتعبئة الجماهيرية وصفقات النخبة الخلفية، يُظهر التاريخ أن النساء قد أثرن بنجاح في هذه المرحلة سواء تمت دعوتهن أم لا، وهناك إمكانية لفعل المزيد.

في الغالب لا تتعلق المنتديات والمناقشات التي تجد فيها النساء والمدافعات عن المساواة المبنية على النوع الاجتماعي نقاط دخول وفرص لإقامة روابط عبر المسارات بالقضايا الأساسية التي يتم تناولها على مستوى المسار الأول. ومع ذلك، فإن هذه المجالات على وجه التحديد هي المتعلقة بالقضايا الموضوعية التي تكون فيها الشمولية مطلوبة أكثر. لذلك، أتيحت للمشاركين والمشاركات في المؤتمر الفرصة لاختيار واحد من الموضوعات الثلاثة التي يمثل كل منها مجالًا صعبًا بشكل خاص لتعزيز مشاركة المرأة الفعالة وإدماج المفاهيم الجنسانية والروابط عبر المسارات لتحقيق شمول أوسع. كانت هذه جلسات تجريبية تضيف عنصرًا تعليميًا أكثر نشاطًا ومشاركة ومقارنة إلى المؤتمر الذي كان ممكنًا في مجموعات أصغر.

وكانت المواضيع على النحو التالي:

١. إدماج المرأة والمفاهيم الخاصة بالنوع الاجتماعي في مرحلة المحادثات التمهيديّة وخيارات بناء الحوار؛

٢. مشاركة المرأة ووقف إطلاق النار المراعي لمنظور النوع الاجتماعي

٣. المرأة والمساواة المبنية على النوع الاجتماعي واتفاقيات تقاسم السلطة السياسية.

ناقشت كل مجموعة وبلورت توصيات للمجتمع الدولي للمساعدة في المضي قُدّمًا في هذا الصدد، مع الإشارة إلى أن هذه المجالات المواضيعية الثلاثة لا تزال ضعيفة للغاية من حيث التحليل المتعلق بالسياسات والممارسات وتتطلب اهتمامًا واستثمارًا كبيرين.

٣٦ مع ذلك، لا تسير عمليات السلام بالضرورة في خط مستقيم.

الإنسانية يمكن أن تكون مفيدة بشكل خاص لعمليات الحد من العنف، والتي استفادت منها النساء أيضاً.^{٢٩}

كما تم التأكيد على الحاجة إلى العدالة، بما في ذلك المشاغل المتعلقة بالعدالة فيما يخص النوع الاجتماعي منذ البداية. فقد طرحت مسألة «العدالة مقابل السلام» في سياق العراق الذي لم يشهد أبداً عملية سلام رسمية دولية أو خاضعة للتفويض المحلي على الرغم من سنوات الصراع المستمر. ناقش المشاركون والمشاركات ما إذا كان يمكن حقاً السعي إلى السلام إن لم يتم فهمه على أنه استجابة لمفهوم العدالة. وحذر أحد المشاركين من أن «صنع السلام مع العناصر الفاعلة العنيفة» ببساطة لن يفعل شيئاً لتحقيق العدالة للأشخاص المحاصرة بفعل النزاع. في الواقع، اقترح أنه بدون عدالة، يظل خطر اندلاع حلقة أخرى من الصراع والعنف قائماً.

تقاسم منظم المؤتمر والمشاركون والمشاركات أمثلة مختلفة في هذا الصدد. في صراع ولاية بلاتو في نيجيريا، وضعت المرأة إعلان سلام عبر الانقسامات وعرضته قبل صياغة اتفاق سلام رسمي، مما أثر على شكل النص النهائي.^{٢٧} في سياق الحوار بين الطوائف في أماكن أخرى من ولاية بلاتو (خوسيه)، ضغطت النساء اللائي تم تعيينهن من قبل مجتمعاتهن المحلية على نظرائهن الذكور قبل نتائج الحديث لدعم حقوق المرأة واهتماماتها. في ليبيا، قاد مركز الحوار الإنساني مشاورات ما قبل المؤتمر الوطني مع بعض الاجتماعات المخصصة للنساء فقط لتوفير مساحة تمكينية للنساء للقاء وإعداد الأفكار والتوصيات.^{٢٨} في ليبيا، سافرت مجموعة من الممثلات المؤثرات في المجتمع المدني إلى الدول المجاورة للاجتماع مع قادة أطراف النزاع للإقناع ببدء المفاوضات. تم استخدام أمثلة أخرى، مثل تلك حصلت في الفلبين والموزمبيق والسلفادور وأفغانستان لإثبات أن نقاط الدخول

خمس توصيات قابلة للتنفيذ:

١. رفع مبدأ وسياسة وممارسة التحليل المتسق الذي يراعي اعتبارات النوع الاجتماعي لإثراء جميع مراحل عمليات السلام والأمن، بما في ذلك مرحلة الترويج لتعظيم الحوار في المحادثات التمهيدية والحوارات الأولية.^{٣٠}
٢. تقديم الدعم المالي للمنظمات والائتلافات والشبكات النسائية من أجل تحقيق النمو المستدام واغتنام الفرص لتشكيل المراحل الأولى من عمليات السلام والتأثير فيها والشروع فيها والمشاركة فيها.^{٣١} سيتطلب ذلك تمويلاً طويلاً الأجل يتجاوز دورة المشروع من ١٢ إلى ٢٤ شهراً.
٣. بناء حملات عامة لإدماج النوع الاجتماعي في المحادثات التمهيدية (مثل الحملات عبر الإنترنت) والعمل مع حلفاء مؤثرة (رجال ومؤسسات وساطة، إلخ). في الوقت نفسه، يجب مراقبة التحرش والهجمات ضد النساء عن كثب.
٤. تطوير وتفعيل عمليات الظل لإعادة الصياغة والتأثير على جدول الأعمال خلال مرحلة المحادثات التمهيدية حيثما كان ذلك ممكناً. يمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، مفاوضات موازية مع وفود النساء والوسيط (الوسطاء) فقط وهيئات وضع الدستور الشاملة للنوع الاجتماعي، إلخ.
٥. خلق التفكير والممارسات المبتكرة وتوصيات السياسة العامة لإثراء الجهود المبذولة حول الإدماج الأوسع نطاقاً في المراحل الأولى من عمليات السلام. على سبيل المثال، قد يشمل التركيز المتعلق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التفكير في تعقيدات المشاركة الإقليمية والدولية والدبلوماسية المكوكية التي تحدث مع القوى العالمية.

٢٧ إعلان سلام نساء كافاناشان، ٢٠١٦.

٢٨ عملية المؤتمر الوطني الليبي: التقرير النهائي (مركز الحوار الإنساني، ٢٠١٨).

٢٩ على سبيل المثال، تم التفاوض على وقف لإطلاق النار في أفغانستان في عام ٢٠٠١ للسماح بإعطاء التطعيمات ضد شلل الأطفال.

٣٠ راجع أيضاً تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن المرأة والسلام والأمن ١٩ (S / 2018/900)

٣١ وقد ظل النقص المستمر في تمويل المنظمات النسائية معترفاً به على نطاق واسع. راجع على سبيل المثال: ليز فورد، تمويل مجموعات حقوق المرأة في البلدان الفقيرة يتراجع بأكثر من النصف (الغارديان ٢٠١٦).

وقف إطلاق النار

لممارسة الضغط من أجل فتح نقطة تفتيش على الخط الأخضر الذي يفصل بين الشمال التركي والجنوب اليوناني. كان ذلك استجابة للحد من حرية التنقل بين المنطقتين، والذي أعاق الجهود المبذولة لتحقيق المصالحة والاتصال المباشر. وبالفعل تم رفع القيود بنجاح خلال أسبوع.

في ميانمار، لم يكن التقدم المحرز في وقف إطلاق النار ملحوظاً. ووقع ثلث الجماعات المسلحة فقط على ما يسمى باتفاقية وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني لعام ٢٠١٥ (العديد من الجماعات الأخرى تعمل بموجب وقف إطلاق النار ثنائي). إلى جانب العملية الرسمية المتوقفة، لا يزال هناك نقص مستمر في احترام حقوق الإنسان للجماعات العرقية وذات الهوية المختلفة في جميع أنحاء البلاد. كما لا تزال مشاركة المرأة وتمثيلها السياسيين في هيئات صنع القرار متدنية حيث لا تدعم حكومة ميانمار تطوير الحصص الخاصة بالنوع الاجتماعي في المؤسسات العامة وفي هيكل السلام الرسمي.

ناقش المشاركون أيضاً الجوانب الإيجابية للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي لتوثيق انتهاكات وقف إطلاق النار وكذلك انتهاكات حقوق الإنسان، على الرغم من طرح أسئلة مهمة حول القدرة على حماية الضحايا وكل من تتقدم أو يتقدم بتهم الاعتداء. يمكن لوسائل الإعلام أن تكون بمثابة أداة فعالة لإعلام الجمهور بتفاصيل اتفاقيات وقف إطلاق النار، خاصة عندما يحجم الممثلون المسلحون عن التواصل مع المجموعات المدنية. يمكن أن تساعد التقنيات الحديثة أيضاً في المراقبة المدنية للاتفاقيات كما يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لبناء الثقة بين المجتمعات، مثل بوابة توثيق عدد الأيام التي صمد فيها وقف إطلاق النار، مما يعزز الالتزام بشكل إيجابي. من ناحية أخرى، تمت الإشارة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي يمكن التلاعب بها بشكل خاطئ وأن تكون أداة للتضليل، مما يعزز سوء التفاهم والعداء بين الجماعات المتصارعة.

مع توقف عمليات المسار الأول في جميع أنحاء العالم في كثير من الأحيان وارتفاع مستويات العنف في العديد من النزاعات، هناك تركيز متزايد على الحد من العنف، حيث تحظى اتفاقيات وترتيبات وقف إطلاق النار باهتمام أكبر، بما في ذلك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تم العرض على المشاركين والمشاركات من اليمن وليبيا والعراق بشكل خاص التحديات المتمثلة في تأمين وقف إطلاق نار فعال في المنطقة. وفي الوقت نفسه، لوحظ وجود علاقة محتملة بين العمليات المتوقفة ووقف إطلاق النار المطول، ويكمن الخطر في أن ديناميات الصراع يمكن أن تتأثر سلباً مع الجهود الأوسع نحو السلام الإيجابي.

لذلك، استعرض المشاركون والمشاركات في مجموعة العمل هذه المفاهيم والمصطلحات الرئيسية المتعلقة بوقف إطلاق النار بالإضافة إلى أوجه الممارسة المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي، بما في ذلك الحاجة إلى لغة اتفاقية مراعية لمنظور النوع الاجتماعي بشأن وقف إطلاق النار وآلياته وطرق تحسين رصد وقف إطلاق النار من وجهة نظر النوع الاجتماعي وتقييمه بشكل أفضل. كما تم تسليط الضوء على إستراتيجيات الشمول خلال مرحلة التفاوض بشأن وقف إطلاق النار من أجل زيادة تنوع فرق الوساطة أو التيسير وآليات الرصد.

في إطار منهج التعلم المقارن، تبادل المشاركون والمشاركات التجارب ووجهات النظر. في جورجيا، وفيما يوجد اتفاق لوقف إطلاق النار لإنهاء العنف في النزاع الجيورجي الأبخازي، هناك انتهاكات متكررة، حيث وقعت حوادث الاختطاف والاحتجاز غير القانوني والقتل. تعمل هذه الحوادث على الحد من الأمن الإنساني لسكان المنطقة. وذكر المشاركون مثلاً من قبرص أيضاً. فقد احتجت النساء القبرصيات بأسلوب سلمي بينما كن يرتدين زي السندريلا

خمس توصيات قابلة للتنفيذ:

١. وضع مجموعة من السياسات والتحليلات ذات الصلة بالممارسين بشأن إدراج النوع الاجتماعي ووقف إطلاق النار لتحديد الأماكن التي تكمن فيها الفجوات بشكل عام ودعم بذل مزيد من الجهود لإدماج المفاهيم الخاصة بالنوع الاجتماعي في وقف إطلاق النار من الاتفاقات إلى التنفيذ.
٢. إنشاء مكتب تدخل سريع لإنشاء مراجعات نسوية سريعة ومتعددة اللغات لنصوص وقف إطلاق النار المقترحة أو المتفق عليها، بما في ذلك اقتراحات التنفيذ وأمثلة من الممارسات الجيدة والبيانات والأدلة. ويمكن تقديم ذلك أيضاً لخطط وإستراتيجيات الحد من العنف المحلية.^{٣٢}
٣. ترجمة إرشادات الأمم المتحدة المقبلة بشأن الوساطة في وقف إطلاق النار إلى لغات متعددة مع إعطاء الأولوية للسياقات التي يتم فيها الاتفاق على وقف إطلاق النار أو تنفيذه أو يحتمل أن يكون في الأفق. تم إعداد التوجيه ليشمل «مقترحات تشغيلية» للجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والمحلي لتأمين نتائج شاملة من حيث النوع الاجتماعي من عمليات وقف إطلاق النار وعمليات الحد من العنف.
٤. تطوير دورة تدريبية عالمية للنساء والرجال من السياقات المتأثرة بالنزاع حول المفاهيم الخاصة بالنوع الاجتماعي في عمليات وقف إطلاق النار والحد من العنف. ينبغي أن تكون الدورة مستنيرة بالأدلة، وتقدم من قبل ممارسين خبراء ومتاحة على الصعيدين الوطني والإقليمي.
٥. النظر في فوائدهم فرق أو لجان مراقبة نسائية بالكامل وآليات العدالة الصديقة للمرأة لتسهيل الإبلاغ من قبل النساء والفتيات والفتيان والرجال حسب الاقتضاء في عمليات وقف إطلاق النار والحد من العنف.

تقاسم السلطة السياسية

غالبًا ما كانت النساء في وضع غير موات بشكل واضح في العمليات المؤقتة لتقاسم السلطة السياسية، حيث تمنح النتائج السلطة لمن كان في قلب الصراع، مما أتاح لأطراف النزاع السيطرة على الفترة الانتقالية وبصورة متكررة دون انتخابات. علاوة على ذلك، غالبًا ما تتم مفاوضات تقاسم السلطة خلف أبواب مغلقة حيث يتم استبعاد النساء. قد تواجه دعوة المرأة إلى التمثيل في الحكومة الناتجة عن العملية الانتقالية المزيد من التحدي بسبب عدم وجود توافق في الآراء بين المجموعات النسائية والرؤية المشتركة. يمكن أن تشكل مسألة من يجب أن يمثل المرأة نقطة شائكة، خاصة إذا لم تجر الانتخابات. ومع ذلك، فإن أي من هذه التحديات حول قضايا الإجماع والتمثيل تمثل في حد ذاتها انعكاسًا للحيز السياسي المحدود الذي تعمل فيه المرأة والضغط التي تظهر كنتيجة لذلك - فهذه ليست تحديات يواجهها الرجال كمجموعة نظرًا لأن هناك مجالًا لتنوع الرأي والتمثيل بينهم.

إن تقاسم السلطة السياسية أمر أساسي لعمليات السلام وغالبًا ما يكون موضع نزاع كبير، لأنه يتعلق بكيفية الاحتفاظ بالسلطة وممارستها في مؤسسات الدولة ومن خلالها. كمساحة للتسوية بين أطراف النزاع وعادة ما يتم الاتفاق عليها من خلال اتفاق النخبة، نادرًا ما تكون المشاركة الفعالة للمرأة واعتبارات المساواة المبنية على النوع الاجتماعي جزءًا من هذه المناقشات. كما أن هناك نقصًا في فهم ما يعنيه تحقيق منهج يستجيب للمنظور المراعي للنوع الاجتماعي في تقاسم السلطة السياسية. استكشف فريق العمل مفاهيم وأشكال تقاسم السلطة السياسية، مع التركيز على ترتيبات تقاسم السلطة السياسية المؤقتة أو الانتقالية، إلى جانب التحديات التي تواجه تفعيلها من منظور النوع الاجتماعي.

٣٢ للحصول على مثال عن نوع المراجعة والتحليل الذي يمكن أن يحدث، راجع التحالف من أجل إدماج النوع الاجتماعي في عملية السلام، إذا كان هناك اعتبار لنصف السكان: نقد لاتفاق وقف إطلاق النار في ميانمار على المستوى الوطني وإطار لجنة المراقبة المشتركة من منظور جنساني (٢٠١٨). وهي متوفرة باللغتين الإنجليزية والبورمية.

كما أن استخدام الحصص المتفاوض عليها والمتفق عليها في أول جمعية تأسيسية في نيبال وما تلاها من إنشاء تجمع نسائي هو مثال بارز على دور المرأة في تقاسم السلطة السياسية في المرحلة الانتقالية. أتاح التجمع النسائي مساحة للأعضاء من النساء لمناقشة بعض نقاط جدول الأعمال المشتركة التي دافعن عنها في ذلك الوقت والاتفاق عليها، مثل الحق في التمثيل النسبي والشامل في البرلمان لمواصلة الجهود الرامية إلى مشاركة المرأة على قدم المساواة في صنع القرار.^{٣٣} كما تمت مناقشة تخصيص حصة نسبتها ٢٥٪ من الدستور العراقي لتمثيل المرأة في البرلمان إلى جانب الاعتراف بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لدعم مشاركة المرأة وتمثيلها في المؤسسات والعمليات الحكومية في سياق الجهود المبذولة لإعادة البناء والمصالحة بعد انتهاء الصراع.

يمكن أن توفر الانتخابات ميزة لتمثيل المرأة ومشاركتها، على الرغم من أن ذلك يعتمد على النظام الانتخابي والعوامل السياقية الأخرى. المثال المذكور في المناقشات هو الانتخابات الخاصة بأيرلندا الشمالية التي جرت في عام ١٩٩٦ التي تقرر فيها أن يشارك تفويضات الأحزاب في محادثات السلام. استفادت الحركة النسائية من الشبكات النسائية ومهارات الدعوة من خلال حملة «١٠٠ امرأة - ١٠٠ صوت». وكان من قوتهن أن الدعوة إلى الشمول لم تقدم من قبلهم فحسب، ولكن أيضًا من قبل حركة مدنية أوسع تهتم بحقوق الإنسان. ساعد النداء الأوسع المتمثل في الدعوة إلى المساواة إلى ما بعد المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في بناء دعم سياسي واسع.

خمس توصيات قابلة للتنفيذ:

١. تطوير موارد معرفة تمهيدية يمكن الوصول إليها بسهولة حول النوع الاجتماعي وتقاسم السلطة السياسية (مثل قائمة من التحديات والإستراتيجيات المشتركة للتغلب عليها، قائمة مرجعية قصيرة أو برنامج تدريبي تمهيدي للرجال والنساء).^{٣٤}
٢. إجراء مزيد من البحث والتقصي في مجالات تقاسم السلطة السياسية التي لها أهمية مشتركة بالنسبة للمرأة، مثل الانتخابات والتعيينات لترتيبات تقاسم السلطة المؤقتة.
٣. توفير الدعم المالي والسياسي وغيره من أشكال الدعم للمجتمع المدني لصياغة مقترحات ملموسة لإشراك المرأة في تقاسم السلطة السياسية والتعبئة لتطوير تحالفات إستراتيجية. على سبيل المثال، ينبغي تطوير المواقف تجاه أسئلة مثل: هل يجب على الأحزاب تعيين النساء في مناصب الحكومة الانتقالية؟
٤. نموذج لخيارات واتفاقيات تقاسم السلطة السياسية لتأثيرها على النوع الاجتماعي. يجب أن يدعم ذلك الوسيط والمجتمع المدني والجهات الفاعلة الأخرى.
٥. النظر في اتخاذ إجراءات خاصة مؤقتة، بما في ذلك الحصص حيثما كان ذلك موافقًا ومناسبًا وذلك لتشجيع إشراك المرأة ومشاركتها الفعالة في المؤسسات والعمليات الرئيسية للدولة (مثل البرلمانات وهيئات وضع الدستور، إلخ). ينبغي توضيح أن الحصص توفر الحد الأدنى من المتطلبات، بدلًا من الحد الأقصى لتمثيل المرأة.

٣٣ النساء الأعضاء في الجمعية التأسيسية: دراسة حول مساهمة المرأة في صنع الدستور في نيبال (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، جمعية القانون النيبالية، تجمع المرأة، أمانة الجمعية التأسيسية، ٢٠١١).

٣٤ للحصول على مورد أولي، راجع الوصول إلى السلطة السياسية لكريستين بيل: المرأة وتقاسم السلطة السياسية في عمليات السلام (الأمم المتحدة للمرأة، ٢٠١٨).

الخلاصة

السلام، كما تبين التجارب أنه حتى مع النجاح في إدراج أحكام المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في اتفاقيات السلام، فإن التنفيذ يتطلب آليات مستمرة ويقظة للرصد والمساءلة.

هذا هو الوقت المناسب للتفكير في تجارب المرأة وللتعلم المشترك والمقارن وللدعوة إلى إستراتيجية لمعالجة المشاغل وتقديم توصيات للسلام الشامل على أعلى المستويات، بما في ذلك مختلف المنتديات لاحتفالات عام ٢٠٢٠ بذكرى إعلان بكين وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٣٢٥. وفي الوقت الذي تكون فيه الطرق المؤدية إلى السلام مختلفة حسب كل سياق، فإن أحد الثوابت هو الحاجة إلى مشاركة هادفة للمرأة في عمليات السلام وفي جميع أماكن صنع القرار ذات الصلة للمساعدة في ضمان سلام عادل وشامل ومستدام.

بالإضافة إلى التوصيات التي تمت مشاركتها سابقاً بشأن المحادثات التمهيدية ووقف إطلاق النار وتقاسم السلطة السياسية، تم استخلاص عدد قليل من التوصيات الشاملة ذات الأولوية من مناقشات المؤتمر التي استمرت لمدة يومين والواردة أدناه. يتكرر ورود بعض من هذه التوصيات مؤكدة من جديد على التوصيات المقدمة في المنتديات الأخرى، بينما تقترح توصيات أخرى فرصاً إضافية للتنسيق وتحديد الأولويات والاستثمار الإستراتيجي بين الجهات الفاعلة العاملة في هذا المجال.

سلطت مناقشات المؤتمر الضوء على الخطوات الكبيرة التي اتخذتها النساء في خلق مساحات لإسماع أولوياتهن على الرغم من التهميش المستمر. أظهرت النساء أيضاً الشجاعة لتعزيز منظور النوع الاجتماعي في الأماكن التي يهيمن عليها الذكور ويسيطر عليها النظام الأبوي عندما يتم تمثيلهن في العمليات الرسمية. في حين لا تزال هناك العديد من التحديات، فإن نمو شبكات الوساطة الإقليمية للمرأة ومشاركة المرأة وتأثيرها في مؤتمر الحوار الوطني اليمني والطريق الشامل نحو إبرام اتفاق سلام كولومبي في عام ٢٠١٦ ما هي إلا أمثلة قليلة من الأمثلة الملهمة التي تدخل فيها المرأة عبر النافذة في وجه الأبواب المغلقة. كما سلط المشاركون والمشاركات الضوء على الدور المهم للدعم الدولي والخبرة الجنسانية والعمل مع الحلفاء وبناء حركة وإستراتيجية قوية، من بين عوامل مهمة أخرى.

في ختام المؤتمر كرر المشاركون والمشاركات إيمانهم بالقوة التي تمتلكها النساء عندما تتحدن - مع الاعتراف واحترام اختلافهن- لتعزيز الرؤية التحويلية وجدول أعمال تحقيق السلام. كما تم تسليط الضوء على بناء التحالفات، بما في ذلك العمل على مختلف المستويات، مع الرجال، عبر مختلف الأطراف، ومع مختلف الشبكات والحركات، باعتباره عنصراً أساسياً في تعزيز المفاهيم الخاصة بالنوع الاجتماعي وزيادة مشاركة المرأة الفعالة في عمليات السلام. هناك حاجة إلى وجود إستراتيجية في كل مرحلة من مراحل عملية

توصيات شاملة

١. **تبني روابط رسمية وغير رسمية عبر مسارات السلام:** يجب إنشاء آليات رسمية وغير رسمية متعددة تتيح الروابط بين المسارات كلما كان ذلك ممكنًا لتغذية وتطوير الأفكار والاقتراحات وتحديات العصف الذهني وحل المشكلات. قد تتضمن هذه الآليات جلسات العصف الذهني والاستشارات الدورية وجولات الدراسة والمؤتمرات الإعلامية ثنائية الاتجاه والتنظيم المشترك، وأكثر من ذلك.^{٣٥} قد يحدث ذلك من البداية حول وضع جدول الأعمال فيما يتعلق بمجالات المناقشة الفنية ودعم تنفيذ ترتيبات وقف إطلاق النار والاتفاقات الإطارية والقضايا الأخرى التي قد تنشأ. يجب إيلاء الاعتبار لعدد من هذه المبادرات وكذلك مقدار التأثير المتاح على حد سواء.^{٣٦} وفي الوقت نفسه، هناك حاجة مستمرة للتفكير النقدي والبحث القائم على الأدلة وتحديد الدروس المستفادة بشأن الممارسة والنتائج المتمثلة في إنشاء روابط عبر مسارات السلام، مثل ما يتعلق بالمجالس الاستشارية للمرأة واللجان ذات الصلة بالنوع الاجتماعي وغيرها من الآليات التي يجري تنفيذها بشكل متكرر.^{٣٧} يجب أن يجري المزيد من البحث والتفكير أيضًا فيما إذا قد يكون لبعض الآليات من تأثيرات ضارة وفقًا لسمات التصميم والسياقات الخاصة به.

٢. **ضمان مشاركة المرأة المباشرة والفعالة في عمليات السلام الرفيعة المستوى** أبرز المشاركون والمشاركات الحاجة الماسة والعاجلة إلى ضمان مشاركة المرأة المباشرة والفعالة في عمليات السلام الرفيعة المستوى. إن بروز شبكات الوساطة النسائية الإقليمية والتأكيد المتكرر على المشاركة المباشرة من قبل المشاركين والمشاركات في مناقشات المؤتمر يعكس تزايد نفاذ صبر القيادات النسائية. ومع ذلك، فإن تضمين أعداد أكبر من النساء على مستوى المسار الأول، لا ينتقص من الحاجة إلى إقامة روابط بين المسارات وخلق شمولية أوسع وضمان أن تكون الخبرة الخاصة بالنوع الاجتماعي جزءًا من المعرفة والخبرة المطبقة لدعم الجهود الرامية إلى تحقيق السلام. بالإضافة إلى الاستمرار في بناء الإدارة السياسية لمشاركة المرأة المباشرة في العمليات الرفيعة المستوى، يمكن تقديم مزيد من البحث والمشورة من جميع المدخل بشأن كيفية تصميم الحصص وتطبيقها لا سيما بالنظر إلى مدى تكرار النساء وأنصار المساواة بين الجنسين في الدعوة إلى وضع الحصص المبنية على النوع الاجتماعي.

٣. **تطوير وتبادل المعرفة المراعية للاعتبارات الخاصة بالنوع الاجتماعي:** بالنظر إلى الفجوات في المعرفة وردود الأفعال الإيجابية من المشاركين في المؤتمر حول جلسات التعلم الموازية، ينبغي أن تستمر الجهود لزيادة تطوير المعرفة المراعية للاعتبارات الجنسانية في المجالات الفنية والتقنية الرئيسية التي تنشأ في سياق عمليات الوساطة الرفيعة المستوى وتوسيع نطاق التعلم المشترك ومبادرات بناء القدرات في هذه المجالات للرجال والنساء معًا. وتستحق مجالات التركيز التقني للمؤتمر) قبل المحادثات ووقف إطلاق النار وتقاسم السلطة السياسية) مزيدًا من البحث والانتباه والمناقشة إلى جانب مجالات أخرى (أيضًا) مثل اللامركزية). اقترح المشاركون في المؤتمر أيضًا أن هناك أولوية قصوى لجعل المنتجات المعرفية والتدريب متاحًا على نطاق واسع باللغة العربية بشكل خاص، بما في ذلك التفاوض والوساطة ودمج المفهوم الجنساني عمومًا.

٣٥ لمزيد من التفاصيل حول تطوير الروابط بين المسارات، يرجى الاطلاع على محادثات ربط محادثات السلام غير الرسمية والرسمية لأنجالي دابال: من الحركات إلى الوساطة (معهد جورج تاون للمرأة والسلام والأمن، ٢٠١٨) ص ٥ - ٦

٣٦ حول تعزيز التأثير في المشاورات، انظر على سبيل المثال: ما بعد التشاور: أداة من أجل الانخراط المجدي مع النساء في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات (شبكة العمل من أجل نوع الجنس من أجل السلام والأمن في المملكة المتحدة (GAPS)، والمنظمة الدولية للمرأة من أجل المرأة، ومنظمة العفو الدولية في المملكة المتحدة وعالم آمن (Saferworld) والمرأة في العالم ٢٠١٩ (Womankind Worldwide).

٣٧ على سبيل المثال، راجع البحث التالي حول الحوارات الوطنية: ما الذي يؤدي إلى الحوارات الوطنية أو يوقفها، لثنانيا بافنهولز وآخرين (مبادرة السلام الشامل والانتقال، ٢٠١٧).

٤. تعزيز الشمولية فيم يخص خبراتها في اتفاقيات السلام في جميع المراحل مع تحقيق مكاسب غير متسقة في لغة خاصة بالجنسين في اتفاقيات سلام جزئية وشاملة واتجاه تنازلي حديث العهد،^{٣٨} لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله. تشير الدلائل إلى أن الاتفاقيات الجزئية، مثل اتفاقيات وقف إطلاق النار، تميل إلى الافتقار إلى تكامل المفاهيم ذات الصلة بالنوع الاجتماعي على وجه الخصوص،^{٣٩} وهو ما يعكس على الأرجح إستراتيجية الوساطة التي ما زالت شائعة وإعطاء الأولوية الحصرية لصفقة النخبة في المراحل المبكرة من عملية السلام. يجب إعطاء الأولوية للاستثمارات في العمليات الشاملة والخبرات المتاحة في مجال النوع الاجتماعي للاتفاقيات الجزئية، خاصةً لأنها أكثر أنواع الاتفاقيات شيوعاً تشهدا المنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا اليوم ولأنها تضع أساساً مهماً لعملية شاملة تتبعها. علاوة على ذلك، ولضمان الاستثمارات السابقة في شكل الوقت والجهد والتمويل لتعزيز عمليات واتفاقيات السلام الشاملة، ينبغي تقديم دعم دولي مستمر لآليات التنفيذ والرصد، بما في ذلك المشاركة المنتظمة مع المجتمع المدني وأدوار المرأة فيه.^{٤٠}

٥. توفير الموازنة المراعية للمنظور الجنساني وتمويل المجتمع المدني الأساسي يجب على الجهات المانحة والجهات الفاعلة الرائدة في عملية السلام ضمان الموازنة المراعية للمفهوم الجنساني لأنشطتهم، مع مراعاة معيار الأمم المتحدة الذي يحدد نسبة ١٥ في المائة كحد أدنى للمبادرات التي تعمل في المقام الأول على تعزيز المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في البرمجة. ولكي تحصل مشاركة المرأة الفعالة والمساواة بين الجنسين على الدعم السياسي والتقني وغيره من أشكال الدعم اللازمة لعمليات السلام، ينبغي توفير موارد أكبر. فيما يتعلق بذلك، هناك حاجة إلى زيادة التمويل الطويل الأجل والمرن والأساسي لدعم زيادة التأهب والتخطيط الإستراتيجي والعمل المبكر من قبل المنظمات النسائية والحركات ودعاة المساواة المبنية على النوع الاجتماعي في سياقات الصراع وما بعد الصراع. تتطلب مبادرات العديد من النساء الحاضرات في المؤتمر مزيداً من الاستثمار والدعم لتسخير وتضاعف تأثير العمل الذي يتقدم به بشجاعة. وهذا بدوره يمكن أن يؤدي إلى تعزيز استجابة المجتمع المدني لاتفاقيات وقف إطلاق النار والسلام وتنفيذها، على سبيل المثال، لمواصلة الدفع نحو سلام دائم وشامل للجميع.

٣٨ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن المرأة والسلام والأمن ٤٢. (S / 2018/900)

٣٩ راجع مختصر السياسة لكاترينا لي كو وجاكوي ترو: من أجل سلام شامل: تحديد الأحكام الجنسانية في اتفاقيات السلام (نوع الجنس والسلام والأمن لمونا، ٢٠١٨)

٤٠ لمزيد من التوصيات حول تطوير وتنفيذ اتفاقيات السلام، راجع مشاركة المرأة الفعالة في التفاوض على السلام وتنفيذ اتفاقيات السلام: تقرير اجتماع فريق الخبراء (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٨) ص ٤٢.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي منظمة الأمم المتحدة المعنية بالمساواة المبنية على النوع الاجتماعي وتمكين المرأة. والهيئة هي نصير عالمي لقضايا المرأة والفتاة، حيث نشأت بغرض التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبية احتياجاتهن على الصعيد العالمي.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة المبنية على النوع الاجتماعي، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المعايير. وهي تقف وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على 5 مجالات ذات أولوية: زيادة قيادة المرأة ومشاركتها، إنهاء العنف ضد المرأة، إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن، تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة، وجعل المساواة المبنية على النوع الاجتماعي محورية في عملية تخطيط التنمية وميزانيتها على الصعيد الوطني. كما تعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة على تنسيق وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال المساواة المبنية على النوع الاجتماعي.



220 East 42nd Street
New York, New York 10017, USA

www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen